مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٢٦**

الثلاثاء، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١١/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد يوريكا	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد غرولس
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيدة كوابي
	الصين	السيد شانغ يسوي
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فيلاماتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-62878 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير أوربينا على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإسبانيا وأوكرانيا والبرتغال وجمهورية كوريا وسنغافورة والدانمرك والصومال وكندا وماليزيا والنرويج وهولندا واليابان واليونان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى النظر في البند دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/748، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا وأستراليا وأوكرانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وجمهورية كوريا والدانمرك وسنغافورة وفرنسا وكرواتيا وكندا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

معروض على أعضاء المجلس أيضا تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوارد في الوثيقة S/2008/709.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد جانغ يوسوي (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدة للقرار الذي اعتمد للتو بشأن أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض النقاط.

تتزايد أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية على نحو مطرد، وتشكل تهديدا مباشرا للمساعدة الإنسانية الدولية وأمن الملاحة الدولية. كما تشكل تهديدا كامنا للاقتصاد العالمي. وعلى الأمد الطويل، سوف تلحق الضرر بالصومال وشعبه أيضا.

وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بشكل جماعي لحل هذه المشكلة. ومجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ومن واجبه، إذن، أن يضطلع بدور ريادي بشأن هذه المسألة.

ولذلك، اعتمد مجلس الأمن هذا العام وخلال فترة بينية قصيرة القرارين ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) اللذين يأذنان للسفن الحربية الوطنية بدخول المياه قبالة السواحل الصومالية لمكافحة أعمال القرصنة. والقرار الذي اعتمد للتو يرسي الأساس لوضع إطار للتعاون القضائي الدولي في مكافحة أعمال القرصنة.

وتشكل مكافحة القرصنة تحديا جديدا يواجه المجتمع الدولي. ونظرا لأن القرصنة تؤثر على المصالح الأساسية للدول الأعضاء، فإن من الواضح أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور القيادة والتنسيق.

والصين، بوصفها ضحية للقرصنة قبالة ساحل الصومال، تؤيد بقوة المساعي الدولية لمكافحة القرصنة التي تنسقها الأمم المتحدة وهي على استعداد للمشاركة في هذه المساعي. وبالرغم من ذلك، ترى الصين أن القرصنة لا تشكل سوى أحد أعراض الأزمة السياسية والاجتماعية العميقة الجذور في الصومال. ولا يمكن تسوية المسألة بصورة أساسية إذا لم تتم المعالجة الفعالة للأزمة المحلية في الصومال. وعلى المجتمع الدولي، مع تركيزه على القرصنة، ألا يغض النظر عن الأسباب الجذرية لمسألة القرصنة التي تزداد سوءا. ولا يمكن تسوية النزاعات بين الفصائل المختلفة في البلد، وتشجيع الشعب الصومالي على تشكيل توافق للآراء، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وكفالة أن يكون السكان راضين ويعيشون بسعادة، إلا ببدء عملية المصالحة الصومالية. وإلا، لن يتم تحقيق استقرار الحالة الأمنية في الصومال ولن يتم التوصل إلى حل دائم للمسألة الصومالية، التي ابتلت المجتمع الدولي لفترة تقارب ٢٠ عاما.

إن الأزمة الإنسانية المتفاقمة في الصومال تطورت بالفعل إلى إحدى أخطر الأزمات الإنسانية في أفريقيا.

وتقدر الصين أهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في التصدي للحالة الأمنية في الصومال وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الحقيقي للبعثة. وقدمت الصين مساعدتها للاتحاد الأفريقي من أجل عملياته لحفظ السلام في الصومال وستواصل النظر بشكل إيجابي في الطلبات المماثلة للمساعدة في المستقبل.

وترى الصين أن على الأمم المتحدة أن تشارك بصورة أكثر فعالية في المسألة الصومالية. وناشد مجلس الأمن الاستجابة للنداء القوي الذي وجهته الحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي ودعم الانتشار العاجل لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال لتتولى مسؤوليات بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام هناك. كما نحث الفصائل المختلفة في

الصومال على تهيئة الظروف السياسية المؤاتية في البلد من أجل الانتشار العاجل لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونحن مقتنعون بأن الشعب الصومالي يتوق إلى السلام وبأن الفصائل المختلفة في البلد ستتغلب في يوم ما على نزاعاتها السياسية، وتتواءم مع تطلعات السكان وتتوصل إلى ترتيبات سياسية لإعادة وضع الصومال على المسار المفضي إلى إحلال السلام والاستقرار. كما أن على المجتمع الدولي أن يكون على ثقة تامة بهذا الأمر وأن يعمل مع الشعب الصومالي صوب بلوغ ذلك الهدف.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوت وفدي مؤيدا للقرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨) على أساس عدد من الاعتبارات، ونود أن نسجل هذه الاعتبارات في المحضر.

إن الحالة الأمنية قبالة ساحل الصومال تدهورت بشكل ملحوظ بسبب أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. وأصبحت هذه الأعمال أكثر وقاحة وتفرض تكاليف كبيرة على المجتمع الدولي، وخاصة نقل المساعدة الإنسانية إلى داخل الصومال وأمن الملاحة الدولية في المنطقة. كما أن هذه الأعمال تؤثر تأثيرا سلبيا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة. ونحن ندين ونشجب جميع أعمال القرصنة والسطو المسلح الموجهة ضد السفن في المياه قبالة ساحل الصومال. كما نود أن نعرب عن تأييدنا القوي لدول العلم وغيرها من الدول التي وقعت بالفعل ضحية لتلك الأعمال الإجرامية.

وندعم دعما كاملا التدابير المنسقة لمساعدة الصومال في مكافحة تلك الأعمال. ولا يساور الشك أحدا في أهمية تعزيز التنسيق، وليس أقله شأنا، التنسيق بين الدول في كبح تلك الأعمال. ويوفر القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) والقرارات اللاحقة، بما في ذلك القرار الذي اتخذناه من فورنا، أساسا قانونيا قويا للدول بغية بلوغ هذا الهدف.

ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين بأن السبب الجذري لتهديد القرصنة هو الحالة في الصومال نفسه، والناجمة من الصراع السياسي، والخروج على القانون، وانعدام القدرات على إنفاذ القانون. ولئن كان المجتمع الدولي بحاجة إلى التصدي لآفة القرصنة قبالة ساحل الصومال، فإنه في نهاية المطاف بحاجة إلى ترجمة أقواله إلى أفعال على أرض الواقع. وهذا يشمل زيادة الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وللعملية السياسية في الأجل القصير، وحشد الموارد العسكرية الدولية في الأجلين المتوسط والطويل.

وأخيرا، فإن تأييدنا للقرار يستند إلى حقيقة أن القرار يسعى لمساعدة الصومال، وهو يركز على الصومال، ويبين بوضوح أن أحكامه لا تمس حقوق الدول الأعضاء والتزاماتها ومسؤولياتها المقررة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات والمسؤوليات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ولا تعتبر أحكام القرار منشئة لقانون دولي عرفي.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يشعر بقلق بالغ حيال ازدياد عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في منطقة الصومال والبحار المحيط به. ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن القراصنة يستخدمون أساليب متطورة في هذا النشاط الإجرامي وأن أهدافهم تتوسع على الدوام.

ونظرا لنطاق هذه الجرائم التي تستهدف السفن في خليج عدن، أصبحت القوات البحرية الروسية تشارك مشاركة فعالة في مكافحة القرصنة في المنطقة. وفي الوقت الحاضر، تشارك السفينة الروسية Neustrashimy الآن في المراقبة العاملة قبالة ساحل الصومال بالتعاون مع القوات البحرية للدول الأخرى وبالتعاون مع حكومة الصومال. وقمنا بالفعل بالتصدي لعدة هجمات للقراصنة. ونقوم بدراسة إمكانية إرسال قوات إضافية من قوات البحرية الروسية إلى المنطقة.

ويتضمن القرار الذي اتخذ اليوم عددا من العناصر الجديدة والهامة. وعلى وجه الخصوص، يتم بشكل واضح إدراج اتخاذ تدابير ترمي إلى مكافحة القراصنة قبالة ساحل الصومال في سياق الجهود المشتركة لإعادة إرساء السلام والقانون والنظام في ذلك البلد. ويرحب القرار بمبادرات الدول، بما في ذلك مبادرات الاتحاد الروسي، ومبادرات المنظمات الدولية، والرامية إلى كبح جماح هذه الآفة. ولا بد أن تضطلع بدور هام التدابير المحددة في القرار بغية تعزيز قدرات أوساط النقل البحري، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، في استخدام إمكانياتها بالذات لصد هجمات القراصنة.

ونحن مقتنعون بأن هناك حاجة، بغية التنفيذ الفعال للتدابير الرامية إلى مكافحة القرصنة التي وافق عليها مجلس الأمن، إلى أن تتخذ الدول إجراء متفقا عليه ومنسقا بشكل سليم. وهنا، يمثل القرار أيضا خطوة إلى الأمام، نظرا لأنه يهدف إلى دراسة سبل تحسين الدور التنسيقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ولا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام للمسائل المعقدة مثل المسائل المرتبطة باعتقال الأفراد المشاركين في أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار والولاية القضائية المناسبة لتقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة. ونؤمن بأن هذا سيؤدي إلى تعزيز تنفيذ الدول للآليات المنصوص عليها في اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨، على النحو الذي نص عليه القرار.

ومرة أخرى، أود أن ألاحظ أننا جميعا بطبيعة الحال ندرك، بمناقشة مشكلة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، أنه لا يمكن إيجاد حل طويل الأجل لهذه المشكلة إلا بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في هذا البلد، وبتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن خالص تقديرنا للسفير أوربينا ممثل كوستاريكا ولفريقه على العمل الممتاز الذي أنجز خلال توليهم رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أشارك الأعضاء الآخرين الترحيب باتخاذنا اليوم للقرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، الذي يجدد ويحسن القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) ويجعل مكافحتنا الجماعية للقرصنة قبالة ساحل الصومال أكثر قوة وأكثر تنسيقا وفعالية.

يوفر القرار الأساس القانوني اللازم لاعتماد الاتحاد الأوروبي لعملية أطلانطا، التي من المتوقع أن تبدأ قريبا. كما أنه يقدم مؤشرات ومبادئ توجيهية واضحة للدول الأعضاء والمنظمات التي تعمل بالفعل في المنطقة مع وحداتها، مثل الناتو.

وكما في المناسبات السابقة، أود أن أشدد مرة أخرى أن القرصنة على شواطئ الصومال نتيجة للأزمات السياسية والأمنية والبشرية المتواصلة في الصومال منذ سنوات عديدة. ولكي نقضي على القرصنة، تقع على عاتقنا مسؤولية إحلال السلام والاستقرار في ذلك البلد. ونحن نرى الآن فرصة لذلك. ونأمل أن يتمكن الاجتماع، الذي سيُعقد في منتصف كانون الأول/ديسمبر بمشاركة وزراء عديدين، من توفير الفرصة لإحداث تغيير في الصومال ودعم الجهود الحالية نحو السلام بعزم وفعالية. ونحن ندين بذلك لسكان الصومال المدنيين الذين عانوا كثيرا خلال أكثر من ١٥ سنة من الحرب، والذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة بأمل وثقة كبيرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد أي متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.